

بين اليأس والأمل (2)

سأبدأ من حيث انتهيت في مقالي السابق عندما أشرت إلى أن أسباب التفاؤل بمستقبل اليمن تبدو أكثر قوة من دواعي الشعور بالإحباط واليأس التي تقض مضاجع الكثير ممن يتابعون بدقة تطورات المشهد اليمني سواء أكانوا في الداخل أو الخارج.

فالمؤكد أن إرادة الداعين للتغيير ولصفحة جديدة في تاريخ اليمن تتغلب بمسافات على من يعتقدون أن بإمكانهم التشبث بالماضي أو التغني بإنجازاته الوهمية أو حتى تلك الحقيقة التي كانت وليدة زمنها ومضى زمن الاحتفال بها بلا رجعة.

وهذا يعني أن هناك حاجة ماسة لأن يقتنع الجميع بأهمية المضي قدما بخطوات الحوار الوطني، وما سيتبعها من إجراءات للوصول إلى مرحلة الاستقرار السياسي المنشود أو المخطط له وفقا للمبادرة الخليجية. ليس فقط لأن الحوار بات مهمة وطنية تقع على عاتق الجميع ولا تقبل التأجيل أو الماطلة، بل لأن الحوار لم يعد كما كان عليه الحال منذ حرب صيف عام 1994م، بين النظام الحاكم - أو بين الرئيس السابق علي عبدالله صالح من جهة - وأطراف المعارضة التي أرادت أن تنتزع منه ما أمكن من جهة أخرى، أي بين طرف كان يحتكر السلطة والمال والسلاح وأطراف لم يكن لديها سوى الكلام، وأصبح حوارا بين الجميع من أجل مصلحة الجميع بدون استثناء، بين شركاء في السلطة والمال والسلاح يفترض أن يعوا حجم المسؤولية الملقاة على عاتقهم، وأن لا يهدروا المزيد من الوقت والإمكانات، بدلا من إلقاء اللوم على بعضهم البعض.

وهذه القناعة التي يجب أن تتوفر لدى جميع الأطراف المعنية بمستقبل اليمن، تعني أن يتوقف المشككون عن التشكيك في أداء الرئيس عبدربه منصور هادي أو في أداء حكومة الوفاق (الإنقاذ)، بما فيهم أولئك الذين يتصرفون أو يطلقون تصريحات غير مشجعة كأنهم غير معنيين بما يحدث أو كأنهم أطراف معارضة لا تريد الخير حتى لنفسها، هذه القناعة يجب أن تدفع الجميع لتهيئة الظروف الملائمة لضمان نجاح الحوار الوطني خلال الفترة الزمنية المحددة له، بدلا من عرقلته والتحجج بمبررات واهية لن تؤدي سوى إلى تعطيل مسيرة التغيير المنشود في البلاد، فأصحاب الرؤى والأحكام المسبقة يجب أن يحتفظوا برؤاهم وأحكامهم لأنفسهم ويكونوا طرفا مرنا في الحوار يستمعون إلى ما يطرحهم غيرهم ويترحمون وجهات نظرهم دون تعصب أو إصرار على ما قد يعتبرونه شرطا لازما لإنجاح الحوار.

وحملة السلاح ونحوه النفوذ يجب أن يتخلوا عن سلاحهم في البلاد، فأصحاب الرؤى والأحكام المسبقة الانتخابات ولصندوق الاقتراع، بحيث يلتحقوا بالحوار كطرف مساو لبقية الأطراف لا فرق بينهم وبين غيرهم إلا بقوى الله.

إذا ما توفرت هذه القناعات وتهيأت الظروف الملائمة ليس فقط لبدء الحوار بل لضمان نجاحه، وشعر الجميع أنهم سواسية تجمعهم وحدة الهدف ولا يفرق بينهم السلاح أو استعراض العضلات، فحينئذ سنثبت للعالم أننا تلك الأمة التي قيل عنها أنها مصدر الإيمان والحكمة، وقد نتجح في إقناع العالم بمساعدتنا وقد أفلحنا في مساعدة أنفسنا.. وللحديث بقية.



ناجي عبدالله الحرازي



سأبدأ من حيث انتهيت في مقالي السابق عندما أشرت إلى أن أسباب التفاؤل بمستقبل اليمن تبدو أكثر قوة من دواعي الشعور بالإحباط واليأس التي تقض مضاجع الكثير ممن يتابعون بدقة تطورات المشهد اليمني سواء أكانوا في الداخل أو الخارج. فالمؤكد أن إرادة الداعين للتغيير ولصفحة جديدة في تاريخ اليمن تتغلب بمسافات على من يعتقدون أن بإمكانهم التشبث بالماضي أو التغني بإنجازاته الوهمية أو حتى تلك الحقيقة التي كانت وليدة زمنها ومضى زمن الاحتفال بها بلا رجعة.



سأبدأ من حيث انتهيت في مقالي السابق عندما أشرت إلى أن أسباب التفاؤل بمستقبل اليمن تبدو أكثر قوة من دواعي الشعور بالإحباط واليأس التي تقض مضاجع الكثير ممن يتابعون بدقة تطورات المشهد اليمني سواء أكانوا في الداخل أو الخارج. فالمؤكد أن إرادة الداعين للتغيير ولصفحة جديدة في تاريخ اليمن تتغلب بمسافات على من يعتقدون أن بإمكانهم التشبث بالماضي أو التغني بإنجازاته الوهمية أو حتى تلك الحقيقة التي كانت وليدة زمنها ومضى زمن الاحتفال بها بلا رجعة.

حقوق ضائعة... ووعود في مهب الريح

لا تزال مسألة الإقصاء والتهميش للمرأة حاضرة بقوة في مجتمع تفرض فيه العقلية الذكورية سيطرتها على كل شيء وتأتي أن تنصف الطرف الآخر أو تسلّم بحقوقه على الواقع إلا فيما ندر والنادر لا حكم له.. ومن المفارقات العجيبة ان الخطاب السياسي والإعلامي يعلي من شأن المرأة ويضعها في مصاف متقدمة لدرجة ان البعض من الرجال أصبحوا يطالبون بمساواتهم بها.. وهي أكذوبة ابتدعها الرجل.. الذي يتشدق بحقوق المرأة وما يلبث ان يتهرب ويتنكر لوعوده وإن سمح لها بأن تكون شريكة له يكون ذلك في المستويات الدنيا فقط ولا يقبل بأن تكون أعلى منه منصبا ومكانا لأنها تظل في نظره ضعيفة وغير قادرة على تحمل مسؤولية العمل وعندما تطالب المرأة بحقوقها من الرجل ينظر إليها وكأنها ارتكبت جرما لا يغتفر وسرعان ما يبادر هو بالثناء عليها وأنها تستحق منصبا أكبر مما تطالب به وأنه سيدعمها ويكون سندا لها إلى ما لا نهاية.. فإلى متى سنظل المرأة تترقب وعود الرجل رئيسا وزميلة؟ ومتى سيأتي اليوم الذي يتنازل فيه الرجل عن كثير من مواقفه تجاه المرأة.

والسؤال الذي يراود المرأة دائما وتجد له اجابة مقنعة من اصحاب القرار هو لماذا يتم تجاهلها وإبعادها عن الترقى في سلم الوظيفة في المؤسسات أو الهيئات التي تعمل فيها؟ وها هي قد أعطيت نسبة 30% في مؤتمر الحوار الوطني، فهل ستكون فرصة لها لتغيير حالها أم أنها ستترك الأمر للرجل يقرر ما يراه بشأنها وتظل هي تشارك مجرد ديكور، مقتنعة بما سيفضل به الرجل عليها؟! فهل سنظل كذلك أم أنها ستشكل قوة فاعلة ومؤثرة وستنتصر لحقوقها.. فلننتظر مؤتمر الحوار.. ونرى كيف سيكون حضور المرأة وماذا ستطرح من قضايا تخصها وكيف سيتفاعل الطرف الآخر مع قضايا المرأة باعتبار أن مؤتمر الحوار الوطني سيشكل خارطة طريق سيتحدد على ضوءها مستقبل اليمن الجديد.

افكار أحمد القاضي



السؤال الذي يراود المرأة دائما وتجد له اجابة مقنعة من اصحاب القرار هو لماذا يتم تجاهلها وإبعادها عن الترقى في سلم الوظيفة في المؤسسات أو الهيئات التي تعمل فيها؟ وها هي قد أعطيت نسبة 30% في مؤتمر الحوار الوطني، فهل ستكون فرصة لها لتغيير حالها أم أنها ستترك الأمر للرجل يقرر ما يراه بشأنها وتظل هي تشارك مجرد ديكور، مقتنعة بما سيفضل به الرجل عليها؟! فهل سنظل كذلك أم أنها ستشكل قوة فاعلة ومؤثرة وستنتصر لحقوقها.. فلننتظر مؤتمر الحوار.. ونرى كيف سيكون حضور المرأة وماذا ستطرح من قضايا تخصها وكيف سيتفاعل الطرف الآخر مع قضايا المرأة باعتبار أن مؤتمر الحوار الوطني سيشكل خارطة طريق سيتحدد على ضوءها مستقبل اليمن الجديد.



السؤال الذي يراود المرأة دائما وتجد له اجابة مقنعة من اصحاب القرار هو لماذا يتم تجاهلها وإبعادها عن الترقى في سلم الوظيفة في المؤسسات أو الهيئات التي تعمل فيها؟ وها هي قد أعطيت نسبة 30% في مؤتمر الحوار الوطني، فهل ستكون فرصة لها لتغيير حالها أم أنها ستترك الأمر للرجل يقرر ما يراه بشأنها وتظل هي تشارك مجرد ديكور، مقتنعة بما سيفضل به الرجل عليها؟! فهل سنظل كذلك أم أنها ستشكل قوة فاعلة ومؤثرة وستنتصر لحقوقها.. فلننتظر مؤتمر الحوار.. ونرى كيف سيكون حضور المرأة وماذا ستطرح من قضايا تخصها وكيف سيتفاعل الطرف الآخر مع قضايا المرأة باعتبار أن مؤتمر الحوار الوطني سيشكل خارطة طريق سيتحدد على ضوءها مستقبل اليمن الجديد.



المياه: عقلانية الاستهلاك.. والتنمية المستدامة



محمد العريقي

بالرجوع إلى شحة المياه وانعكاساتها على مجمل المنظومة الحياتية، فإنه من الحقائق العلمية المعروفة ان الإنسان لا يمكنه أن يبقى على قيد الحياة لأكثر من ثلاثة أيام بدون شرب. ناهيك عن أن هذا الإنسان لا يستطيع أن يبقى لأكثر من أسبوع بدون طعام... وهو الطعام الذي يعتمد إنتاجه أساسا على وفرة المياه.

إن التنسيق والتوازن بين حاجة الانسان والدور البيئي للماء يتطلب اتباع طرق جديدة عند الاستهلاك وإدارة المصادر المائية المتوفرة لدينا، وهذا يدعو إلى توازن في الضخ والاستهلاك حتى تبقى في الحدود البيئية المسموح بها.

وإذا ما جمعنا ما يحتاجه الانسان من ماء بما في ذلك حاجته للزراعة والصناعة والاستهلاك المنزلي نجد انه اقل بكثير مما يحصل عليه من الأمطار السنوية، ولكن سوء الاستخدام يجعل هذه المياه وكأنها شحيحة فيتنسب في خلق وضع يهدد التنمية المستدامة.

فالخبراء يؤكدون أن الحصول على توازن مائي لن يكون سهل المثل حيث السياسات والقوانين المتحكمة اليوم في استغلال المياه لا تساعد على ترسيخ سياسيات الوصول إلى التوازن المائي المطلوب والمتمثل في عقلانية الاستهلاك وعدالة التوزيع وسلامة البيئة. فإذا ما انتبهنا ان للمياه دورا أساسيا في الحياة تم تعلمنا كيفية العيش في حدود ما هو متوافر لدينا

جديد. فكل لتر يتم توفيره اليوم سيساعد على مواجهة طلب جديد في الغد وبدون الاضطرار إلى استخراج من مخزون الارض أو استجلابه من مكان بعيد. وترشيد الاستهلاك المائي هذا لن تكون له أي آثار سلبية على النهضة الاقتصادية أو المستوى المعيشي للأفراد.

إن أكبر تحد تفرزه علينا شحة الموارد المائية هو التكيف مع ثقافة جديدة في استهلاك المياه تتضمن ممارسات وأخلاقيات تستقيم وتتولد من خلالها العلاقة بيننا وبين مصادر المياه الطبيعية.. وبيننا وبين بعضنا البعض... وبيننا وبين الكائنات الأخرى فنحن جزء من النظام الكوني وعلينا ان نتكيف للعيش في حدود ما توفره الطبيعة من مياه. وهذا يعد من الاساسيات الضرورية لخلق مجتمع متماسك بجميع المقاييس، والمحافظة على المياه وترشيد استهلاكها يعد من

تكون قد خطونا الخطوة الأولى في الاتجاه الصحيح لبناء علاقة سليمة بيننا وبين هذا المورد الهام. يذكر (جانتوا ياندوبادايا) الخبير بمركز أبحاث البيئة الهندي (إن الماء لا يعد مصدرا متجددا إلا إذا احترم الانسان العمليات الطبيعية التي تحافظ وتعمل على استقرار الدورة الطبيعية له). كما يقول (لقد تعامل الانسان مع المصادر الطبيعية للمياه واستخدم طرقا عديدة لاستغلالها، وعليه أن يعيد النظر في طرق وأساليب استخدامها لسد حاجته من هذه التروة، بدلا من ان يظل يطالب بالمزيد، مع عدم تجاهل الدور البيئي المهم الذي يؤديه الماء، وكلما أنجزنا الكثير بالتقليل من الماء سنكون قد وضعنا الخطوة الأولى والسهلة نحو بلوغ أمن مائي مستقر).

وباستخدام المياه بكفاءة أكثر نكون أسسنا لمصدر مائي إضافي

الأستاذ الإنسان

د. عبداللطيف حيدر

أكتب كلمات الوفاء هذه في حق الأستاذ الدكتور عبده علي عثمان، أستاذ علم الاجتماع بجامعة صنعاء. وفي هذه الكتابة، لا أجدني سأستخدم حبر قلبي، بل ربما أدمعي- مع أن هذا كبير على الرجال في بلد لا مكان فيه لإظهار المشاعر.

عرفت الأستاذ، في سبعينيات القرن الماضي، في صنعاء تحديدا في حي القاع، عندما كنت شابا يافعا متخرجاً من الثانوية العامة، قدمت إلى صنعاء لترتيب إجراءات عملي في إحدى المحافظات النائية. وعرفه الكثير من المثقفين قبل ذلك بزم. عرفناه جميعاً بأنه صاحب القلب الكبير، والابتسام الدائمة. وهو كما يصفه علماء الاجتماع، حلقة وصل اجتماعية، ينشر المحبة بين من يلتقون حوله. بل لا نبالغ إن قلنا أن كثيرين من الناس تعرفوا على بعض، وكونوا صداقات عن طريقه.

عرفناه منذ أكثر من أربعين عاماً، وهو يمد يد العون لكل من يطلب منه ذلك سواء يعرفه أم لا. ويقدم العون

حتى لأولئك الذين أساءوا إليه. بل يذهب بعيدا ليقتشع عن الناس الذين يحتاجون إلى العون ويقدمه لهم حتى لو لم يطلبونه منه. ويجعلك تستنجح أن مبداه في الحياة أن السعادة ليست فيما تأخذ، وإنما فيما تعطي. منزله مشروع الأبواب لمحبيه وحتى للذين يظهرهم له الحب ويخفون غيره، لا شيء لكن ربما بدافع الحسد من محبة الناس لشخصه الطيب.

شخص زاهد في الحياة ومغرباتها. وبالرغم من أنه تبوأ مناصب عليا في حياته المهنية، لكنه لم يحقق أي مكاسب مادية منها، بل لم يكن حتى يكتثر لذلك. لكن الأهم من ذلك أنه حقق مكسبا عظيما، قلما يحققه آخرون خاصة في هذا الزمن، إنه حب الناس. ولكن المؤسف أن فاجأته حلطة، ولازم الفراش لأشهر قبل أن يتم نقله إلى الخارج للعلاج. لقد تحمل الأستاذ هم الآخرين، ولم يكتثر لهم، ولم يقتصد أو يبخل بصحته عليهم، تعيهم هو تعبه، ومعاناتهم هي معاناته، وألمهم هو ألمه.

رئيس مجلس الاعتماد الأكاديمي

علي محمد البشير

مدير التحرير

albasheri72@Gmail.com

خالد أحمد الهروي

نائب رئيس مجلس الإدارة للشؤون المالية والموارد البشرية

kaleedH@yahoo.com

مروان أحمد دماج

نائب رئيس التحرير نائب رئيس مجلس الإدارة للصحافة

dammajm@yahoo.com

الثورة

رقعة سياسية | شارع حافظ | العدد 17637 | 29 ديسمبر 1962م

تصدر عن مؤسسة الثورة للصحافة والنشر
WWW.althawranews.net
الإشتراك السنوي: في الداخل لليمن والأفراد 22.000 ريال
في الخارج \$150 بالأضافة إلى رسوم البريد
الإدارة العامة: صنعاء - شارع المطار | تحويلة: 321528 - 321532/3
332505 - 322281/2 - 330114 فاكس

سليمان عبد الجبار

سكرتير التحرير

sulimanab@yahoo.com

جمال فاضل - أحمد نعمان عبيد

نائب نعمان مقبل - علي العماري
نواب مدير التحرير

gamalfadel@gmail.com - homan111@gmail.com
Naalabsi@gmail.com